الأمم المتحدة S/2009/353

مجلس الأمن

Distr.: General
13 July 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرّفني أن أحيل طيّه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة المكسيك له في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤولية وفدي بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كلود **هيلير**
الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

220709 200709 09-40314 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة المكسيك (نيسان/أبريل ٢٠٠٩)

مقدمة

أثناء تولّي السفير كلود هيلير، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، رئاسة مجلس الأمن، نفذ المجلس برنامج عمل ضخما. وطوال الشهر، أسهمت المكسيك في التوصّل إلى توافق في الآراء وفي بذل المجلس جهود متضافرة لاتخاذ قرارات هامة.

ففي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نظر المجلس في ٢٢ بندا من بنود جدول الأعمال تخص أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

وعُقد ما مجموعه ٣٥ جلسة منها ١٥ جلسة مشاورات غير رسمية و ١٧ جلسة رسمية، واتخذت اثنتان شكلا جديدا هو شكل ”جلسات التحاور غير الرسمية“. كما عُقد اجتماع بصيغة آريا تناول مسألة الأطفال والنزاع المسلّح وشارك فيه ممثلون عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية بهذه المسألة.

وعقدت ثلاث جلسات مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في هايتي، وصون السلم والأمن الدوليين: الوساطة وتسوية المنازعات، والأطفال والنزاع المسلّح، وترأست آخر هذه الجلسات باتريسيا إسبينوسا كانتيانو، وزيرة الخارجية المكسيكية.

واتخذ مجلس الأمن ١٧ مقررا تشمل قرارين بشأن تمديد ولاية اثنتين من عمليات حفظ السلام، وأصدر سبعة بيانات رئاسية، وثلاثة بيانات صحافية، وأدلى رئيس المجلس أمام وسائط الإعلام بخمسة بيانات أقرها أعضاء المجلس.

أولا – أفريقيا

كوت ديفوار

في ٢٨ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة عامة استمع خلالها إلى تقرير من تشوي يونغ – جين، الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقدم الممثل الخاص تقرير الأمين العام المرحلي العشرين عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/196). وشدّد على أن العملية تركّز على دفع العملية الانتخابية قدما، وأنه مع بطء التقدم نحو إجراء الانتخابات، ستعول الجهات الفاعلة الرئيسية على توافر الإرادة السياسية القوية لتحقيق تلك الغاية.

وعقب الجلسة، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية قدّمت خلالها المكسيك، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤)، تقريرا موجزا عن أعمال تلك اللجنة، وأعقب ذلك تبادل للآراء بين أعضاء المجلس.

إريتريا وجيبوتي

خلال مشاورات أجريت في ٧ نيسان/أبريل، أفاد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بأن إريتريا رفضت الاعتراف بالنزاع الحدودي ورفضت قرار مجلس الأمن ١٨٦٢ (٢٠٠٩) رفضا قاطعا. وأضاف أن الأمين العام سيظل على اتصال مع الطرفين بهدف التوصل إلى وسيلة تدفع قدما بهذه المسألة.

وأعرب أعضاء المجلس عن عدم رضاهم عن امتناع إريتريا عن الامتثال للقرار ١٨٦٢ (٢٠٠٩)، وعن قلقهم إزاء عدم استعداد البلد لإقامة حوار أو قبول المساعي الحميدة للأمين العام. وشجعوا الأمانة العامة للأمم المتحدة على مواصلة بذل جهودها لتحقيق التقارب والتوسط بين الطرفين، وطلبوا إلى وكيل الأمين العام إبقاء المجلس على علم بما يستجد من تطوّرات في هذا الوضع.

وفي ١٦ نيسان/أبريل، خلال مشاورات غير رسمية، قدّم السيد كلود هيلير، الممثل الدائم للمكسيك، تقريرا إلى أعضاء المجلس عن الاجتماع الذي عقده، بصفته رئيس مجلس الأمن، مع الممثل الدائم لإريتريا في أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٧ نيسان/أبريل. وأبلغ المجلس أيضا بمعلومات عن اجتماع عقده مع الممثل الدائم لجيبوتي. وأكّد أعضاء المجلس أنهم سيقومون باستعراض هذه المسألة في غضون بضعة أسابيع على أساس إحاطة عن آخر المعلومات المتعلقة بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لحمل إريتريا على التعاون.

غينيا – بيساو

في ٨ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة عامة استمع خلالها إلى تقرير من جوزيف موتابوبا، ممثل الأمين العام في غينيا – بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام فيها. وقدّم الممثل تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة المكتب (S/2009/169). وذكر أن السلطات الحكومية قد أنشأت لجنة للتحقيق في اغتيال رئيس الجمهورية ورئيس الأركان العامة، وقال إنه لا بد من التقيد بأحكام الدستور من أجل المضي قدما بالعملية الديمقراطية. وعقب الجلسة، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية تبادل خلالها الأعضاء الآراء.

وفي ٩ نيسان/أبريل، تلا الرئيس بيانا باسم المجلس (S/PRST/2009/6)، أحاط المجلس فيه علما بإشارة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى ضرورة نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة لضمان حماية المؤسسات الجمهورية والسلطات والعملية الانتخابية، كما دعا البيان الجماعة إلى العمل بالتنسيق مع حكومة غينيا - بيساو.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٩ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة عامة استمع خلالها إلى تقرير من آلان دوس، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وعرض الممثل الخاص تقرير الأمين العام السابع والعشرين عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/160)، مؤكّدا أنه قد حدث تحسّن كبير في الوضع، وخاصة بعد توقيع الحكومة والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب على اتفاق بينهما. وذكر أن البعثة في حاجة إلى مزيد من القوات والمعدّات لكي تضطلع بالولاية المنوطة بها بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٥٦ (٢٠٠٨)، وقدّم تقريرا عن التقدم المحرز في العمليات التي تنفّذ ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي كانت قد شنّت هجمات على السكان المدنيين، على غرار ما فعله جيش الرب للمقاومة.

وعقب الجلسة، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية تبادل خلالها الأعضاء الآراء. وفي ختام الجلسة، اعتمد الأعضاء بيانا صحافيا. وفي البيان، رحّب المجلس بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب؛ وأعرب عن تأييده للعمليات التي شاركت في التخطيط لها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة ونفذت ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛ وأبدى قلقه إزاء تواصل انتهاكات حقوق الإنسان في البلد؛ وشدّد على أهمية إصلاح قطاع الأمن.

مدغشقر

خلال مشاورات غير رسمية أجريت في ٧ نيسان/أبريل، استمع مجلس الأمن إلى تقرير عن الحالة في مدغشقر قدّمه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأيد أعضاء المجلس الجهود التي يبذلها الأمين العام والاتحاد الأفريقي لتسوية الأزمة ودعا إلى إعادة إحلال النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن.

الصحراء الغربية

في ٢٢ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وخلال الاجتماع، قام فولفغانغ فايزبرود – فيبر، مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام، بتزويد المجلس والبلدان المساهمة بقوات بالمعلومات.

وفي اليوم نفسه، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية استمع خلالها إلى إحاطة قدمها إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسفير كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، استنادا إلى تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتصل بالصحراء الغربية (S/2009/200 و Corr.1).

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٧١ (٢٠٠٩)، ممددا بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة سنة واحدة. ويتضمن القرار عناصر جديدة ذات صلة بالبعد الإنساني للنزاع.

الصومال

في ٩ نيسان/أبريل، قام السفير كلود هيلر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، بإطلاع المجلس على العمل الذي تضطلع به اللجنة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، الذي طلب المجلس فيه من اللجنة أن تقدم تقريرا عن أعمالها كل ١٢٠ يوما على الأقل.

السودان/بعثة الأمم المتحدة في السودان

في ٢٣ نيسان/أبريل، عقد مجلس الأمن جلسة مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في السودان، واستمع خلالها إلى إحاطة من أشرف جهنجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام في السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان.

وفي ٢٣ نيسان/أبريل أيضا، عرض الممثل الخاص، خلال مشاورات غير رسمية، تقرير الأمين العام عن السودان (S/2009/211).

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، اتخذ المجلس بتوافق الآراء القرار ١٨٧٠ (٢٠٠٩)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لمدة سنة واحدة.

تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٤ نيسان/أبريل، استمع مجلس الأمن، في جلسة عامة، إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، عرض خلالها تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (S/2009/199). وسلط الأمين العام المساعد الضوء على عدم إحراز تقدم في مجال شراء المعدات اللازمة للبعثة، وعلى التطورات السياسية في تشاد وحالة العلاقات بين تشاد والسودان.

وعقب الجلسة، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية، أعرب خلالها الأعضاء عن وجهات نظرهم بشأن الحالة السائدة على أرض الواقع. ورحب أعضاء المجلس بانتقال السلطة من قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي إلى البعثة، واتفقوا على أن تحسن العلاقات بين تشاد والسودان أمر لا بد منه لتحقيق الاستقرار في المنطقة ونشر البعثة بأكملها.

دارفور

في ٢٧ نيسان/أبريل، استمع مجلس الأمن، في جلسة عامة، إلى إحاطة من رودولف أدادا، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي عرض تقرير الأمين العام عن نشرة العملية المختلطة (S/2009/201). وأشار إلى أن النزاع الحالي في دارفور يعتبر نزاعا منخفض الحدة وعرض الأخطار الرئيسية التي تهدد الاستقرار في السودان. وأعقب الإحاطة مشاورات غير رسمية تبادل الأعضاء خلالها وجهات النظر. واعترض بعض الأعضاء على وصف النزاع بأنه ”منخفض الحدة“.

ثانيا – أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

هايتي

في ٦ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة مناقشة مفتوحة للنظر في المسألة المتعلقة بهايتي وفي تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2009/19).

واستمع المجلس إلى إحاطة من هادي العنابي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي أعقاب الإحاطة والمناقشة التي أجراها المجلس، استمع المجلس إلى بيانات أدلى بها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي وممثلو منظمة الدول

الأمريكية والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

واستمع المجلس إلى بيان أدلى به الممثل الدائم لأوروغواي، باسم مجموعة أصدقاء هايتي، وإلى بيانات أدلى بها ١٢ وفدا آخر. ثم استمع إلى بيان أدلى به الممثل الدائم لهايتي الذي شكر المكسيك على دعوتها إلى إجراء مناقشة مفتوحة للمسألة المتعلقة بهايتي.

وعقب الجلسة، أدلى الرئيس ببيان (S/PRST/2009/4) رحب فيه المجلس بالتقدم المحرز في المجالات الخمسة التي لا بد منها لتوطيد الاستقرار في هايتي؛ وأشار بقلق إلى التحديات المطروحة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وكرر التأكيد على ضرورة أن تصاحب الأمن تنمية اقتصادية واجتماعية كسبيل تتمكن هايتي من خلاله من تحقيق الاستقرار الدائم؛ وأعرب من جديد عن دعمه الشديد لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والممثل الخاص للأمين العام على الجهود التي يبذلانها لتحسين الاستقرار والحكم الرشيد في هايتي.

ثالثا – آسيا

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٥ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية لمناقشة مسألة إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للصواريخ.

وبعد المشاورات، أبلغ الرئيس الصحافة بأن المجلس قد اجتمع لمناقشة هذا الوضع الخطير والاستماع إلى شواغل الأعضاء.

وفي ١١ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية للنظر في إعداد مشروع بيان رئاسي، ثم قدم الرئيس إحاطة إلى الصحافة.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، في جلسة عامة عقدت في إطار نظر المجلس في البند المعنون ”عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية“، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2009/7). وتم في البيان إدانة عملية إطلاق الصواريخ التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والتي تتعارض مع قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وتكرار التأكيد على وجوب أن تفي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفاء تاما بما عليها من واجبات بمقتضى القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)؛ والمطالبة بألا تطلق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي صواريخ أخرى؛ والموافقة على تعديل التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٨ من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) من خلال تحديد الكيانات والبضائع المستخدمة في عملية إطلاق الصواريخ؛ والدعوة إلى استئناف المحادثات السداسية عما قريب.

وفي ٢٤ نيسان/أبريل، تلقى رئيس المجلس رسالة من رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) تبلغه بقرار اللجنة بشأن تحديد الكيانات والبضائع.

سري لانكا

في ٢٢ نيسان/أبريل، عقد المجلس ''جلسة تحاور غير رسمية'' للنظر في الحالة الإنسانية في سري لانكا، شارك فيها الممثل الدائم لسري لانكا.

وأطلع فيجاي نامبيار، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سري لانكا، المجلس على التقدم المحرز خلال زيارته لسري لانكا، مؤكدا أن الغرض من مهمته كان العرض على حكومة سري لانكا إرسال موظفين من الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى سري لانكا لمد يد العون في تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا التراع والمشردين داخليا.

وعقب الجلسة، أدلى الرئيس بملاحظات أمام الصحافة، حيث أعرب عن قلق المجلس إزاء الحالة في سري لانكا.

وفي مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٤ نيسان/أبريل، نظر المجلس في الحالة الإنسانية في سري لانكا في إطار بند ''مسائل أخرى''، ثم أدلى رئيس المجلس بملاحظات أمام الصحافة.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة تحاور غير رسمية أخرى، قدم فيها جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة إلى المجلس بشأن زيارته لسري لانكا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل. وقد شارك الممثل الدائم لسري لانكا في جلسة التحاور هذه أيضا. وعقب الجلسة، أدلى الرئيس بملاحظات أمام الصحافة أوضح فيها موقف أعضاء المجلس.

وأعرب الرئيس في هذه الملاحظات عن قلق أعضاء مجلس الأمن إزاء الحالة الإنسانية في شمال شرق سري لانكا؛ وعن إدانتهم استخدام نمور تاميل إيلام للتحرير المدنيين كدروع بشرية؛ ودعوتهم نمور تاميل إيلام للتحرير لإلقاء السلاح ونبذ الإرهاب والسماح بإجلاء المدنيين المحاصرين في منطقة التراع؛ وتأييدهم لمقترح الأمين العام إرسال بعثة إنسانية إلى منطقة التراع، وحثهم حكومة سري لانكا على تقديم الدعم لهذه البعثة؛ ودعوتهم الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي.

فيجي

في ٢٠ نيسان/أبريل، استمع المجلس في مشاورات غير رسمية إلى إحاطة إعلامية عن الحالة في فيجي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

وسلط وكيل الأمين العام الضوء على الأزمة الدستورية التي نشبت إثر قيام الحكومة بإعلان حالة الطوارئ في ١٠ نيسان/أبريل وتعليق الدستور وتأجيل الانتخابات البرلمانية حتى عام ٢٠١٤ وحل المحاكم.

وعقب الجلسة، قدّم الرئيس ملاحظات إلى الصحافة أعرب فيها عن قلق أعضاء المجلس العميق بشأن الحالة في فيجي، ولا سيما تعليق الدستور؛ ودعا إلى إعادة إحلال الديمقراطية؛ وأكد دعم أعضاء المجلس للجهود التي يبذلها الأمين العام لتسوية الأزمة.

رابعا – الشرق الأوسط

العراق

في ١٦ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية عن أنشطة المجلس الاستشاري والرقابي الدولي الخاص بالعراق وصندوق تنمية العراق. وقدم المراقب المالي، جون ياماساكي، تقريرا بشأن المسألة.

العراق/الكويت

في ١٦ نيسان/أبريل، عقد المجلس مشاورات غير رسمية للنظر في قضية الرعايا الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة منذ حرب الخليج في ١٩٩٠/١٩٩١ وإعادتهم إلى الكويت وفقا لقراري مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٨٥٩ (٢٠٠٨). وقدّم السفير جيناتي ترازوف، المنسق الرفيع المستوى، التقرير نصف السنوي للأمين العام بشأن الموضوع. واتفق الأعضاء على أن يصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا.

العراق

في ٢٥ نيسان/أبريل، تلا الرئيس بيانا صحفيا يدين بأشد العبارات الاعتداءات الإرهابية التي وقعت في بغداد وديالى يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل. وفي الوقت ذاته، أكد المجلس من جديد دعمه للحكومة العراقية وكرر تأكيد تصميمه على مكافحة جميع أشكال الإرهاب.

الحالة في الشرق الأوسط

في ٢٠ نيسان/أبريل، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية عن الحالة في الشرق الأوسط قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وذكر فيها أنه لم يحرز أي تقدم يُذكر بشأن العناصر الرئيسية من القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) ألا وهي: التزام الطرفين بتنفيذ وقف فوري ودائم لإطلاق النار؛ وفتح الممرات لتوصيل المساعدات الإنسانية والسلع اللازمة للتعافي من آثار النزاع؛ وتحقيق المصالحة بين الفلسطينيين. وذكر أن الأمين العام يأمل استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للبقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة، وتحقيق سلام شامل بين العرب وإسرائيل على النحو المتوخى في قرارات مجلس الأمن. وذكر أن الحالة في غزة وجنوب إسرائيل لا تزال هشة في ظل غياب نظام فعلي لوقف إطلاق النار. وأشار إلى إطلاق المقاتلين الفلسطينيين ثلاثين صاروخا على جنوب إسرائيل أثناء تلك الفترة. كما ركّز على الجهود المصرية الرامية إلى مكافحة تهريب الأسلحة المتواصل عبر الحدود مع غزة، وأخبر المجلس أن النشاط الاستيطاني استمر في الضفة الغربية والقدس الشرقية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ويجب تجميده. وبعد الجلسة، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية. وأشار الأعضاء إلى ضرورة التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وتنفيذ أحكام قراري المجلس ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وفتح المعابر على حدود غزة للسماح بدخول المعونة الإنسانية والسلع والمواد الأساسية.

خامسا - أوروبا

كوسوفو

في ١٦ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية واستمع إلى إحاطة إعلامية قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن آخر التطورات ذات الصلة بالحالة في كوسوفو وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو.

قبرص

في ٣٠ نيسان/أبريل، أجرى المجلس مشاورات غير رسمية لدراسة الحالة في قبرص.

استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها السيد أليكساندر داونر، المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، الذي أكد أن المفاوضات بين الطرفين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني كانت بشكل عام مرضية، ولكنه أكد أن التسوية النهائية للنزاع يتعين أن توافق عليها الطائفتان من خلال استفتاء كل منهما بشكل منفصل ومتزامن.

وبعد المشاورات غير الرسمية، عقد المجلس جلسة عامة أذن فيها للرئيس بإصدار بيان باسم المجلس (S/PRST/2009/10)، رحّب فيه المجلس بالتقدم الذي أحرزه القادة القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك وأكد من جديد دعمه لبعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام.

سادسا – قضايا مواضيعية

الوساطة وتسوية النزاعات

في ٢١ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة مناقشة عامة للبند المعنون ”صيانة السلم والأمن الدوليين: الوساطة وتسوية النزاعات“ ولتقرير الأمين العام عن تعزيز الوساطة وأنشطة دعمها (S/2009/189).

استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الذي تحدث عن مسألة إنشاء وحدة لدعم الوساطة وتكوين فريق احتياطي من الوسطاء من أصحاب الخبرة وأهمية العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية في سياق جهود الوساطة، وعن أنشطة دعم الوسطاء في تخطيط عمليات السلام وإدارتها.

وبعد الاستماع للإحاطة، أدلى أعضاء المجلس الخمسة عشر وممثلو تسعة وفود أخرى بيانات. واستمع المجلس في الجلسة المستأنفة إلى بيانات أدلى بها ١٩ وفدا آخر.

في نهاية المناقشة، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2009/8) أقر فيه المجلس بأهمية الوساطة وضرورة بدئها بأسرع ما يمكن بعد نشوب النزاع؛ وركّز على أهمية ما يقوم به الأمين العام لتعزيز الوساطة؛ وأشار إلى المساهمات الهامة التي تقدمها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرون في جهود التسوية السلمية للنزاعات.

الأطفال والصراع المسلح

في ٢٩ نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة مناقشة عامة ترأستها باتريسيا إسبيونزا كانتيانو، وزيرة خارجية المكسيك، للنظر في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/63/785-S/2009/158).

واستمع المجلس إلى بيان أدلى به الأمين العام وإلى عرض لتقرير الأمين العام قدمته راديكا كوموراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المهتمة بالأطفال والنزاع المسلح، التي شددت على ضرورة إقامة صلة مباشرة بين فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع

المسلح ولجان الجزاءات وكررت التوصية الواردة في التقرير الداعية إلى ضرورة استخدام معيار أوسع لإدراج الجماعات في مرفقات تقارير الأمين العام.

وبعد تقديم التقرير استمع المجلس إلى بيانات أدلى بها آلان لوروي وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وآن فينمان، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وغريس آكالو وهو طفل محارب سابق من أوغندا.

واستمرت المناقشة ببيانات أدلى بها جميع أعضاء المجلس الخمسة عشر وممثلو ٥٨ وفدا آخر. فأعربوا عن قلقهم إزاء الاستمرار في تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، فضلا عن قتل الأطفال وتشويههم واغتصابهم واستهدافهم بأشكال العنف الجنسي الأخرى واختطافهم ومنعهم من الحصول على المعونة الإنسانية، والاعتداءات على المدارس.

وفي نهاية المناقشة، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2009/9)، أشار فيه المجلس إلى اعتزامه اتخاذ إجراء في غضون ثلاثة أشهر لوضع معيار جديد يجيز إدراج الأطراف التي تستهدف الأطفال بأفعال يحظرها القانون الدولي في مرفقات تقارير الأمين العام؛ وإلى الحاجة إلى تقديم دعم إضافي للفريق العامل، ولا سيما فيما يتعلق بمتابعة توصياته؛ وإلى ضرورة إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب وتقديم منتهكي القانون المذكور إلى العدالة من خلال آليات العدالة الدولية حسب الاقتضاء.